



الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«البتروال الوطنية» تمدد مشروع «الدببة» إلى 3 مارس

قررت شركة البترول الوطنية الكويتية تمديد مناقصة مشروع الدببة للطاقة الشمسية إلى 3 مارس 2019 بدلا من تاريخ الاغلاق السابق المحدد في 29 يناير الجاري. ويعد المشروع الضخم مبادرة استراتيجية مهمة للقطاع النفطي للمشاركة في تحقيق رؤية صاحب السمو الأمير الداعية إلى توفير 115 من احتياجات الكويت من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030. وتم تأهيل 28 شركة للمشاركة في المشروع الضخم البالغة طاقته 1,5 غيغاواط بطاقة تعادل 3150 (غيغاواط ساعة) على الأقل في السنة الـ 25 من التشغيل وذلك بالاعتماد الكلي على الألواح الكهروضوئية (بي في) دون الحاجة إلى تخزين الطاقة.

أحمد مغربي

اعتباراً من اليوم .. الخدمة ستسهم في تحقيق طفرة كبيرة في بيئة الأعمال المحلية وتقليص الوقت التجارة تطلق خدمة استخراج الرخص التجارية إلكترونياً



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry

الزمنية والإجراءات الروتينية التقليدية، معتبرة أن الرخصة الإلكترونية بداية لطفرة كبيرة ستشهدها الخدمات التي ستقدمها الوزارة في المستقبل القريب. ورأت أن الترخيص الإلكتروني يستجيب لمعطيات المرحلة الحالية وأنه ضمن استراتيجية الوزارة لتعزيز بيئة الأعمال الإلكترونية لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يسهم في تحقيق رؤية سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد بتحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري متميز في المنطقة.

الحكومية الأخرى يضيفان الخناق على مزوري الرخص التجارية. وأضافت أن رقمنة التراخيص الفردية تساعد في تسريع وتسهيل إصدار التراخيص حسب اللوائح والنظم المتبعة مضميفة أن ذلك يعزز التوجهات في توفير المزيد من الخدمات الإلكترونية الذكية لقطاع الأعمال الكويتي بما يسهم في تطوير ريادة الأعمال ودعم الشباب. وأشارت إلى أن هذه الخدمة الجديدة ستتمكن أصحاب الأعمال الصغيرة والمتوسطة من تجنب معوقات الدورة

يدوية منه من خلال زيارة مركز الكويت للأعمال مؤكدة أن الترخيص الإلكتروني لا يتطلب أي مستندات إضافية باستثناء عقد الإيجار ووصل الإيجار اللذين يندرجان ضمن متطلبات بلدية الكويت. وبينت أن الرخصة الجديدة مؤمنة بـ «باركود» يعرض لمفتشها بيانات الشركة في الرخصة بشكل متصل مع قواعد بيانات الوزارة للتحقق من دقة البيانات وصحتها لافتة إلى أن هذه الآلية وتفعيل الربط الآلي مع الجهات

أعداد مراجعي مراكز الوزارة. وأوضحت أن الترخيص التجاري الإلكتروني من شأنه أيضا المساهمة في تحسين بيئة الأعمال وتسريع ممارستها بإتاحة خدمة التقدم بالطلب وسداد رسومه عبر الموقع الإلكتروني لمركز الكويت للأعمال دون رسوم إضافية على اللائحة المطبقة حاليا دعماً لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأضافت أن مقدم الطلب لن يضطر لمراجعة الوزارة مباشرة إلا في بعض المراحل التي تستلزم موافقة

أعلنت وزارة التجارة والصناعة إطلاقها خدمة استخراج الرخص التجارية الإلكترونية اعتباراً من اليوم بعد اجتياز الفترة التجريبية التي طبقتها مطلع يناير الجاري لجميع الشركات والمحلات والأنشطة التجارية الجديدة. وقالت التجارة في بيان صحافي لها أمس إن هذه الخدمة ستسهم في تحقيق طفرة كبيرة في بيئة الأعمال المحلية وتقليص الوقت لاعتماد طلبات تأسيس وترخيص الشركات الجديدة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليل

ثبتت التصنيف السيادي للبلاد عند «AA» مع نظرة مستقبلية مستقرة

S&P: رفع تصنيف الكويت مرتبط بالإصلاحات الاقتصادية



الوكالة تخفض توقعاتها للنمو الاقتصادي إلى 1% خلال 2019 مقارنة بتوقعاتها السابقة بنحو 3,2%

وقدرت الوكالة «ارتفاع معدل الدين الحكومي العام إلى ما يفوق 50% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مقارنة بأقل من نحو 20% في عام 2017 مما يعكس مزيجاً من إصدارات الدين المحلي والدولي».

وعن المرونة والأداء أفادت وكالة ستاندر أند بورز بأن المصداق المالية والخارجية الضخمة للكويت تبقى من نقاط القوة الأساسية للتصنيف الائتماني مع الأخذ بعين الاعتبار عدد من النقاط.

تحدده بشكل كبير اتجاهات صناعة النفط، متوقعة أن يصل متوسط سعر خام برنت إلى نحو 55 دولاراً للبرميل خلال السنوات 2019-2022.

في القوة المؤسسية مقارنة مع أقرانها في التصنيف من خارج الإقليم». وبينت أن المنتجات النفطية في الكويت تشكل نحو 55% من الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من 90% من الصادرات ونحو 90% من الإيرادات العامة وبالنظر إلى هذا الاعتماد الكبير على قطاع النفط فإن الاقتصاد الكويتي «غير متنوع».

ثبتت وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندر أند بورز (S & P) التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند المرتبة (AA) مع نظرة مستقبلية مستقرة للتصنيف.

بقاء صافي أوضاع الأصول الخارجية للكويت «ضخماً» على المدى المتوسط

وأشارت الوكالة إلى أن هذا التوقع لمعدل الدين الحكومي «يعتمد على توقعاتها بشأن تمرير الحكومة لقانون الدين العام الجديد قريباً».

وعددت الوكالة هذه النقاط بتقديرها لصافي الأصول الحكومية بنحو 400% من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2018 وهي أعلى نسبة بين جميع الدول التي تصنفها الوكالة. بيد أن الوكالة وعلى الرغم من توقعاتها بانخفاض أسعار النفط توقعت أن تحقق الموازنة العامة للدولة فوائض مالية مدعومة بعوائد الاستثمارات الحكومية على الأصول المتراكمة بصندوق الثروة السيادية.

وأضافت أن البيانات الرسمية أظهرت أن الناتج المحلي الحقيقي حقق نمواً بنحو 0,6% خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الماضي وبناء على ذلك قامت الوكالة بمراجعة تقديراتها لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2018. وأشارت إلى توقعها بنمو الناتج المحلي الحقيقي بنحو 2,5% في المتوسط خلال السنوات 2020 - 2022 مدفوعاً بعاملين الأول هو أن اتفاق منظمة (أوبك) على تخفيض الإنتاج يقرب من نهايته أما الثاني فلخصته الوكالة بالزيادة التدريجية للطاقة الإنتاجية للنفط.

وتوقعت الوكالة تباطؤ نمو النشاط الاقتصادي خلال عام 2019 نتيجة خفض إنتاج النفط من منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك)، مشيرة إلى بعض النقاط التي تم الأخذ بها في التصنيف وعددت هذه النقاط ببقاء الأوضاع المالية والخارجية قوية وضخم من العاملين المقبلين مدعومة بمخزون ضخم من الأصول الأجنبية المتراكمة في صندوق الثروة السيادية.

وتوقعت الوكالة أن تساهم هذه الأوضاع جزئياً في تخفيف المخاطر المتعلقة بعدم تنوع الاقتصاد الكويتي واعتماده على النفط والتوترات الجيوسياسية المتصاعدة في المنطقة. وأشارت إلى إمكانية رفع التصنيف الائتماني السيادي للكويت «إذا نجحت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية واسعة النطاق في تعزيز التنوع المؤسسية وتحسين التنوع الاقتصادي على المدى الطويل» على الرغم من اعتقاد الوكالة «بأن هذا السيناريو قد لا يتحقق خلال آفاق توقعاتها».

الأوضاع المالية والخارجية تستظل قوية خلال العامين المقبلين

وأكدت أن أوضاع الميزان الخارجي للكويت لاتزال قوية جداً موضحة أنه وفقاً لتوقعاتها لأسعار النفط بالمتوسط عند 55 دولاراً للبرميل على المدى المتوسط فإن فائض الحساب الجاري لميزان مدفوعات الكويت سيكون بنحو 14% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018.

وأشارت إلى خطط الكويت للوصول إلى الطاقة القصوى بإنتاج نحو 4 ملايين برميل يوميا على المدى المتوسط مقارنة بنحو 2,7 مليون برميل يوميا حالياً من خلال اكتشافات نفطية جديدة وتعزيز الإنتاج القائم واستئناف الإنتاج في المنطقة المحايدة المشتركة بين الكويت والسعودية.

وأشارت إلى خطط الكويت للوصول إلى الطاقة القصوى بإنتاج نحو 4 ملايين برميل يوميا على المدى المتوسط مقارنة بنحو 2,7 مليون برميل يوميا حالياً من خلال اكتشافات نفطية جديدة وتعزيز الإنتاج القائم واستئناف الإنتاج في المنطقة المحايدة المشتركة بين الكويت والسعودية.

وقالت إنه على الرغم من جهود الإصلاح والتنوع الاقتصادي التي أعلنتها الحكومة الكويتية فإن الوكالة تتوقع أن يكون التقدم تدريجياً، مشيرة إلى أن هذا يحمل في ثناياه مخاطر سلبية على التصنيف إذا أصبحت أسعار النفط أضعف مما كان متوقعا.

ولفتت «ستاندر أند بورز» إلى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لكويت إذا أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض مستمر معدلات الأرباح الاقتصادية أو إذا تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ.

الميزان الخارجي للكويت لا يزال قوياً جداً

وأوضحت أن سعر صرف الدينار الكويتي يرتبط بسلسلة عملات (غير معلنة) يهيمن عليها من وجهة نظر الوكالة الدولار الأمريكي وهي العملة التي يتم فيها تسعير وتداول معظم الصادرات الكويتية معتبرة أن نظام سعر الصرف في الكويت أكثر مرونة نوعاً ما من نظم أسعار الصرف في معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي ترتبط أسعار صرف عملاتها بالدولار الأمريكي.

وتوقعت بقاء الموازنة العامة (بعد حساب دخل الاستثمارات الحكومية وبدون حساب مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة وبدون حساب دخل الاستثمارات الحكومية) من نحو 6,5% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية الماضية إلى نحو 19,5% من الناتج المحلي الإجمالي على مدى السنوات الأربع القادمة».

ولفتت «ستاندر أند بورز» إلى خطط الكويت للوصول إلى الطاقة القصوى بإنتاج نحو 4 ملايين برميل يوميا على المدى المتوسط مقارنة بنحو 2,7 مليون برميل يوميا حالياً من خلال اكتشافات نفطية جديدة وتعزيز الإنتاج القائم واستئناف الإنتاج في المنطقة المحايدة المشتركة بين الكويت والسعودية.

ومن النقاط التي أخذت بها الوكالة عند التصنيف هو بقاء الاقتصاد الكويتي معتمداً كلياً على النفط إذ يشكل نحو 90% من الصادرات ونحو 90% من الإيرادات العامة وأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي.

ولفتت «ستاندر أند بورز» إلى إمكانية تخفيض التصنيف الائتماني السيادي لكويت إذا أدى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض مستمر معدلات الأرباح الاقتصادية أو إذا تصاعدت المخاطر الجيوسياسية بشكل ملحوظ.

تباطؤ نمو النشاط الاقتصادي خلال 2019 نتيجة خفض «أوبك» لإنتاج النفط

وتوقعت بقاء الموازنة العامة (بعد حساب دخل الاستثمارات الحكومية وبدون حساب مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة) في تحقيق فوائض مالية بنحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط خلال السنوات الأربع القادمة.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تلك الفوائض «فإن السلطات الكويتية لاتزال تخطط للاقتراض لتغطية العجز في الموازنة العامة» مقدرة أن تمويل العجز في المستقبل «سيكون من خلال السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام وكذلك إصدار الديون».

وأضافت أن نصيب الفرد من النمو الاقتصادي في الكويت سيبقى أقل من أقرانها في التصنيف ممن لهم مستوى التنمية الاقتصادية ذاته، ففي حين سجل النمو الاقتصادي معدلات معتدلة نما عدد سكان الكويت بنحو 3% بالمتوسط على مدى السنوات الخمس الماضية مدعوماً بزيادة عدد الوافدين الذين يشكلون أكثر من 60% من إجمالي عدد السكان.

وتوقعت بقاء الموازنة العامة (بعد حساب دخل الاستثمارات الحكومية وبدون حساب مخصص صندوق احتياطي الأجيال القادمة) في تحقيق فوائض مالية بنحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي بالمتوسط خلال السنوات الأربع القادمة.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تلك الفوائض «فإن السلطات الكويتية لاتزال تخطط للاقتراض لتغطية العجز في الموازنة العامة» مقدرة أن تمويل العجز في المستقبل «سيكون من خلال السحب من أصول صندوق الاحتياطي العام وكذلك إصدار الديون».

احتياطيات النفط المؤكدة تكفي الكويت 100 عام

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

القطاع المصرفي الكويتي سيبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

القطاع المصرفي الكويتي سيبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.

وأشارت إلى أنه على الرغم من تحديث البنية التشغيلية فإن القطاع المصرفي الكويتي يبقى قوياً مع ربحية مستقرة وتحسن جودة الأصول مبيئة أن التركزات الائتمانية للبنوك في قطاع العقار التجاري تبقى تشكل المخاطر الائتمانية الرئيسية.